ما تشهده الساحة السياسية من ظاهرة جمع التواقيع لرفض تولي الشيخ ناصر المحمد رئاسة الحكومة لم تشهده البلاد في تاريخها

الجسار: سمو الأمير حريص على الدفع بعلاقة التعاون بين السلطتين ولن يتخذ قـراراً إلا للصالح العام ويراعي الظروف السياسية

نقلت النائبة د.سلوى الجسار عن صاحب السمو الأمير حرصه على الدفع بعلاقة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المرحلة المقبلة، مؤكدة ان صاحب السمو الأمير لن يتخذ أي قرار بشأن تشكيل الحكومة الجديدة إلا بما يخدم الصالح العام.

وقالت د.الجسار في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة: ان اللقاء بصاحب السمو الأمير ليس بحالة جديدة، بل اننا على تواصل دائم مع سموه للاستماع الى وجهات النظر، وأرى انه اجتماع جيد يدل على عمق العلاقة بين الحاكم والمحكوم، مشيرة الى ان الاجتماع انصب على الاهتمام بين السلطتين، وبالتالي فلن يتخذ قرارا إلا في الصالح العام، ومراعاة الظروف السياسية، مشددة على ان ما يهمنا الآن هو التطلع لقراءة المرحلة المقبلة وطبيعة التشكيلة الحكومية الجديدة.

د.سلوى الجسار

سعد زنيفر

وبينت ان الشعارات التي يطلقها البعض حاليا خارجة عن الدستور، في قضية جمع التواقيع المتعلقة برئيس الحكومة المقبلة، مؤكدة ان على الجميع ان يقرأ الأوضاع قراءة سياسية جيدة والنظر بعين الاعتبار الى الأوضاع الاقليمية التي تتطلب الوعي والحذر، وترك أي أجندات سياسية خاصة من أجل إعلاء المصلحة الوطنية.

وذكرت ان صاحب السمو الأمير أكد للنواب حرصه على الدفع بعلاقة التعاون بين السلطتين الى ما فيه خير البلاد والعباد.

وقالت النائبة د.سلوى الجسار في تصريح صحافي آخر ان ما تشهده الساحة من ظاهرة الدعوة إلى جمع تواقيع لرفض الشيخ ناصر المحمد لم تشهدها البلاد على مر تاريخها. ولا يجوز مقارنة هذه الإجراءات بأحداث عام 1986 وتداعياتها السلبية على البلاد.

وقالت الجسار في تصريح صحافي: لقد كفل الدستور حرية الرأي ولكل إنسان التعبير عن رأيه وفقا للقانون فهي حرية شخصية أما جمع التواقيع فإنها فضلا عن خطورتها لا تعبر عن حرية الرأي التي يعبر عنها، واضاف ان تعيين رئيس الوزراء واختياره حق أصيل لصاحب السمو الأمير واختصه به الدستور وأي محاولات لممارسة ضغوط في ظل الظروف التي تشهدها الساحة الخليجية والدولية لتغيير الواقع ومجريات الأمور هو نتاج استراتيجيات مفقودة في ظل غياب الرؤية الواضحة في أجواء تسودها مشاعر تتربص بالبلاد وهم من يندسون بين الصالحين من المواطنين الغيورين على امن واستقرار وسلامة البلاد، وزادت بقولها ان استعراض المواقف الأخيرة للبعض ما هو إلا إنتاج لذات اسلوب التعامل غير الواضح وانعدام الرؤية الواقعية لأحكام الدستور وما يدور حولنا من أمور لا تغيب عن فطنة الحريص على بلاده.

وعليه فيجب التعامل مع المرحلة الحالية بروح ايجابية دون صراخ وشعارات. روح تنادي بالتعامل وفق نصوص الدستور وأحكام القانون وتتوافق مع مسؤوليات من عهد اليهم الشعب بان يمثلوه حقا وصالحا وخدمة للوطن. وقالت ايضا: للاسف فإن ما تشهده الساحة من تصرفات يعتقد البعض انها منفذة لاختيار رئيس الوزراء حسب اهوائهم دون استشعار لواقع المسؤولية وقفزا غير مبرر أو بقبول لصلاحيات صاحب السمو الأمير وهي الأولى بالاتباع والطاعة شرعا وقانونا ووفاء وتقيدا بالمسؤولية، واختتمت قائلة: أناشد الجميع اليقظة والحرص حتى لا نجد انفسنا أمام منزلق لا نهاية له لما يسببه من أضرار وخطورة.

من جانبه قال النائب سعد زنيفر انه عندما يتحدث صاحب السمو الأمير فإن توجيهاته لها السمع والطاعة.

مشيرا الى ان تأكيد سموه ان اختيار رئيس الوزراء حق مطلق له، يجب ان نقابله بالتسليم لحكمته وألا نخوض ونجادل في صلاحياته، واضاف زنيفر انه لا يجوز ان تفرض الاقلية النيابية اجندتها على الاكثرية ودعا الى ان يكون الدستور هو الحكم في أي خلاف وبعيدا عن تجييش الشارع.

عاشور: على وزير الإعلام الالتزام بقرار مجلس الوزراء لوقف النقل والندب

طالب عضو مجلس الأمة النائب صالح عاشور وزير الإعلام الالتزام الكامل بقرارات مجلس الوزراء التي صدرت بضرورة وقف النقل والندب والتعيين لحين الانتهاء من تشكيل الحكومة الجديدة.

وأضاف عاشور في تصريح صحافي ان بعض الوكلاء بوزارة الإعلام أصدرت بالأمس قرارات نقل وندب بحقهم فيها التنفيع والمحسوبية بشكل واضح وجلي ولذلك على الوزير وقف هذه القرارات فورا ومحاسبة من قام بإصدار مثل هذه القرارات وتوجد عندي شخصيا احد هذه القرارات ممن أدينوا بقرارات صادرة بحقهم من نيابة الأموال العامة.

وأكد عاشور ان الالتزام بوقف التعيين والنقل والندب تحقيقا للعدالة والمساواة والابتعاد عن التنفيع والمحسوبية من هذه الفترة وتطبيقا لقرارات مجلس الوزراء الذي يجب ان تحترم ولا يجوز العمل على كسرها.

عبدالصمد: «الميزانيات» ناقشت ملاحظات «المحاسبة» على الحساب الختامي لـ «المواصلات»

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد ان اللجنة استكملت مناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن الحساب الختامي لوزارة المواصلات للسنة المالية 2010/2009 بحضور ممثلين عن وزارة المواصلات وممثلين عن وزارة المالية، وممثلين عن ديوان المحاسبة؟

واوضح عبدالصمد في تصريح صحافي ان اللجنة طلبت في الجلسة السابقة من وزارة المواصلات ما يلي:

1. تقرير تفصيلي يقارن بين ما ورد في برنامج عمل الحكومة للسنة المالية 2010/2009 من اهداف وبرامج وسياسات ومشروعات نمطية ومشروعات تطوير ومشروعات داعمة للسياسات مع ما ورد في الحساب الختامي لوزارة المواصلات للسنة المالية 2010/2009.
2. تقرير تفصيلي عن اسباب بقاء العديد من مستحقات وزارة المواصلات غير المحصلة والبالغة 107,9 ملايين دينار وتوزيعها بين مديونيات حكومية ومديونيات للقطاع الخاص سواء للشركات او الافراد.
3. موافاة ديوان المحاسبة بنسخة من الاتفاقية المبرمة بين وزارة المواصلات والبنك التجاري للتحقق من مدى التزام البنك بجميع البنود والشروط الواردة بها وذلك حفاظا على حقوق الوزارة.
4. ولاحظت اللجنة ان وزارة المواصلات تحتاج الى دراسة ملاحظات ديوان المحاسبة مع الادارات المختصة لذلك قررت اللجنة تأجيل مناقشة بقية الملاحظات وامهالها شهرا للرد عليها.

عدنان عبدالصمد

عدم تقييد الوزارة بتوصية الديوان حول عقد صيانة الأجهزة

ولقد زودت وزارة المواصلات لجنة الميزانيات والحساب الختامي بالتقارير التالية:

1. تقرير يقارن بين ما ورد في برنامج عمل الحكومة والحساب الختامي للسنة المالية 2010/2009.
2. تقرير يوضح رد الوزارة عن ملاحظات ديوان المحاسبة وسيدرس الديوان هذه الافادة وتقييمها وموافاة اللجنة.
3. تقرير بوضع المبالغ المستحقة للوزارة واجراءات تحصيلها.
4. عقد الاتفاقية المبرمة مع البنك التجاري لكنها غير معتمدة وزارة المالية.

واوضح عبدالصمد ان اللجنة انتقلت الى مناقشة بقية ملاحظات ديوان المحاسبة ومنها ما يلي:

- عدم تقيد الوزارة بتوصية الديوان للتعاقد مع المتعهد بمبلغ 349,6 الف دينار لمدة ثلاث سنوات بشأن طرح صيانة الاجهزة.
- قيام الوزارة بصرف 531 الف دينار اجمالي قيمة عقد توريد وتركيب وصيانة نظم مخططات الشبكة الهاتفية.
- عدم اتخاذ الوزارة اي اجراءات حيال توقف جهاز الفرز الآلي عن فرز الرسائل والبالغة 1,9 مليون دينار.

وافادت الوزارة بأن هذه الملاحظات منذ سنوات سابقة، وتواجه الوزارة تغيرات هيكلية مستمرة وتغير في الادارات والموظفين وستراعي ذلك مستقبلا. وطالبت اللجنة الديوان بمتابعة ما اتخذته الوزارة من اجراءات لعلاج هذه الملاحظات. واشار عبدالصمد الى المآخذ التي شابت تنفيذ اعمال عقد استئجار 433 سيارة متنوعة للوزارة بمبلغ 1,8 مليون دينار ولمدة سنتين.

وافادت الوزارة بأن هذه السيارات موزعة على عدة جهات في الوزارة وحسب كشوف الصرف المعتمدة من الموظف.

وشددت اللجنة على تشكيل لجنة للدراسة ووضع المعايير والشروط اللازمة لتخصيص السيارات حسب الاحتياجات وموافاة الديوان بتقرير عن ذلك خلال اسبوعين.

أبورمية: المحفظة المليارية هدر وتبديد للمال العام

د.ضيف الله أبورمية

صرح النائب د.ضيف الله أبورمية بأن السرقة الجديدة التي تسعى لتنفيذها الحكومة تحت مسمى المحفظة العقارية المليارية هي هدر صريح وتبديد للمال العام في سبيل إرضاء بعض التجار والمتنفذين والحكومة تروج لهذه السرقة تحت ذريعة دعم الاقتصاد الكويتي من خلال تنفيذ هذه السرقة وإتمامها.

انتفضت الحكومة

وقال أبورمية ان القصد من إنشاء مثل هذه المحفظة هو تعويض بعض التجار عن بعض الأرباح التي خسروها وليست حتى خسائر برأس المال انما كانوا هؤلاء الذين سوف يستفيدون من هذه المحفظة يتوقعون أرباحا معينة من عقاراتهم ولكن لم يحققوا الربح المتوقع فانتفضت الحكومة مجتمعة لتعويض الناقص من أرباح هؤلاء المحسوبين عليها وكل ذلك على حساب المال العام.

تجار متنفذون

وأضاف أبورمية ان هؤلاء المحسوبين على الحكومة من بعض التجار والمتنفذين هم أنفسهم من تباكوا على المال العام عندما تقدمنا بمقترح إسقاط القروض وزاد تباكيهم على المال العام وعدم تحقيق العدالة عندما عرض ايضا مقترح اسقاط فوائد القروض وسبحان الله أصبح المال العام حلالا عليهم عندما تحول لتحقيق مكاسب مالية لهم وهم قلة لا يكادون يتجاوزون العشرات، بينما القروض طحنت أكثر من ثلثي الشعب الكويتي وهم لا يأبهون بهم.

وتساءل أبورمية أين بعض أعضاء مجلس الأمة الذين أرعدوا وأزبدوا عند عرض اقتراح اسقاط أو شراء فوائد القروض ووضعوا العقبات أمامه بحجة عدم عدالة القانون؟ وأين مجموعة الـ26 التي لم تترك فجا الا وسلكته في سبيل تعطيل اقتراحات القروض؟ هل أصابهم العمى السياسي؟ وأين العدالة التي كانوا يتخذونها كقميص عثمان لمنع استفادة المواطنين من المال العام ورفع المعاناة عنهم بحل قضية القروض.

واختتم أبورمية تصريحه قائلا اعتقد ان الحكومة نسيت ان المال العام ملك للشعب وهي فقط مؤتمنة عليه اما تبديد المال العام في سبيل انقاذ بعض التجار والمتنفذين وزيادة أرباحهم فلن نسمح لها بذلك ولو استدعى الأمر الذهاب بالأدوات الدستورية الى أبعد مدى وعلى أعلى مستوى.

العدوة يقترح إنشاء نيابة إدارية تتبع القضاء الإداري

قدّم النائب خالد العدوة اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا لكثافة القضايا الادارية المرفوعة على الدولة وتكدسها امام المحكمة الادارية والتي يكون سببها الرئيسي تعنت بعض الاداريين في اتخاذ القرارات الادارية المخالفة للقانون.

ونص الاقتراح على إنشاء نيابة ادارية تتبع القضاء الاداري تتولى مباشرة الدعوى امام المحكمة الادارية ولها صلاحيات اجراء الرقابة والتحريات اللازمة للكشف عن المخالفات الادارية على ان يكون من ضمن صلاحياتها حفظ الدعوى او البت فيها ومن ثم اتخاذ توصية ملزمة للجهة الادارية.

الموزري يطالب الحكومة بالاهتمام بالمتقاعدين

أكد النائب شعيب الموزري انه يجب على الحكومة ورئيسها عدم إهمال المتقاعدين من المدنيين والعسكريين الذين خدموا الوطن بكل تفان وإخلاص عشرات السنين وبذلوا كل الجهد خلال سنوات خدمتهم للارتقاء بالكويت ورفعة شأنها.

وقال الموزري في تصريح صحافي: يجب على الحكومة مراعاة أوضاع وظروف المتقاعدين بدلا من ان تمن عليهم بـ 30 دينارا زيادة على الراتب التقاعدي كل 3 سنوات.

وتابع الموزري قائلا: هذا الأمر غير مقبول، وأي زيادة هي حق من حقوق المتقاعدين من غير منة او فضل من احد.

وطالب الموزري بضرورة إشراك المتقاعدين في الأرباح السنوية من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة العامة للتأمينات والتي تتاجر وتستثمر أموال المتقاعدين.

«الخريجين» للنواب: نرفض فكرة إنشاء هيئة مستقلة لمؤسسات المجتمع المدني

رفض رئيس جمعية الخريجين سعود راشد العنزي مشروع القانون الذي قدمه النائب ناجي العبدالهادي لإنشاء هيئة للمجتمع المدني داعيا جمعيات النفع العام الى اجتماع للتباحث حول موقف مشترك ضد إنشاء هذه الهيئة.

وأضاف العنزي ان هذه الفكرة ليست جديدة فقد سبقتها محاولات عدة بعضها من قبل بعض جمعيات النفع العام وأخرى من مسؤولين حكوميين ووزراء. وقال ان هذه المحاولات وان بدت كخطوات ايجابية في بعض الأحيان الا انها تحمل في طياتها افكارا للهيمنة على المجتمع المدني والسيطرة عليه وإلغاء استقلاليته.

وبيّن العنزي ان جمعيات النفع العام تسعى الى التخلص من رقابة الدولة، لا زيادتها وتقنينها، كما تسعى الجمعيات الى تغيير القانون المنظم لعملها ليتيح لها مزيدا من حرية الحركة ويقترب بها الى روح ونصوص الدستور.

وشدد رئيس جمعية الخريجين على ان جمعيات النفع العام طورت أساليب عدة للتنسيق فيما بينها حول القضايا المشتركة وانها ليست بحاجة الى تشكيل هيئة أو اتحاد أو أي صيغة أخرى، فالتنسيق فيما بينها تحدده الموضوعات والقضايا المطروحة بحيث تتغير الجمعيات المنسقة مع تغير هذه القضايا.

وفي الختام دعا العنزي أعضاء مجلس الأمة المهتمين بتطوير نظامنا الديموقراطي الى الوقوف ضد هذا المشروع بقانون المقترح من قبل النائب العبدالهادي والعمل على تطوير قانون جمعيات النفع العام الى مزيد من الحرية لهذه الجمعيات.